

عدد من التجار أشاروا إلى أن زيادة الطلب وقلة المعروض وارتفاع أسعار الأعلاف وتوقف استيراد النعيمي السوري وراء غلاء الأغنام

## قطار أسعار الأغنام يخرج عن القضبان مع اقتراب رمضان:

# «النعيمي» بـ 120 ديناراً و«الجفالي» بـ 95 ديناراً

مطالبها المسؤولين والجهات المختصة بمراقبة أسعار التجار وفرض عليهم الغرامات سواء كانت إدارية أو مالية. وأكد بائع الأغنام أبو عبدالله أن السوق العربي لا يمكن التحكم فيه، لافتاً إلى أن الاعتماد الكلي على اللحوم في الكويت يأتي من الخارج، موضحة أن موجة الغلاء ليست في الكويت فقط وإنما في جميع البلدان.

وبين أن هناك مواسم ترتفع الأسعار خلالها تلقائياً خاصة موسم شهر رمضان والأعياد، فضلاً عن زيادة أسعار الأعلاف، حيث وصل سعر الشعير إلى 4 دنانير والتبن إلى دينار، مضيفاً أن خيشة الشعير المدوم من قبل شركة مطاحن الدقيق أصبحت بـ 3,600 دنانير، بينما بلغ سعر الريسم الأمريكي 5 دنانير للخيشة 30 كيلو، وبالطبع كل ذلك يسهم في ارتفاع الأسعار على المشتري.

20 ديناراً على الرأس. ولفت إلى أن الأسعار تتفاوت حسب الأنواع، فالخروف النعيمي الكويتي يتراوح سعره بين 95 و 120 ديناراً والعراقي من 75 إلى 90، وبطبيعة الحال تختلف الأسعار حسب أحجام وإعمار وصحة الأغنام بالدرجة الأولى.

وأشار إلى أن هناك عوامل عديدة وراء ارتفاع الأسعار أهمها زيادة الطلب في الموسم وقلة المعروض وارتفاع أسعار الأعلاف. أما تاجر الأغنام علي مشعل فقال: نحن أمام عدة مشكلات قبيل قدوم موسم رمضان، في مقدمتها غلاء الأسعار من الدول المصدرة للأغنام، وقطع استيراد النعيمي السوري الذي كان في السابق يغطي نصف السوق نظراً للظروف التي تمر بها سورية، مضيفاً أيضاً: إن غلاء الأسعار حالياً يقف وراءه التجار الذين يستوردون الأغنام من الخارج، وليس البائع أو الموزع،



البائع بو عبدالله

الجفالي بـ 75 ديناراً. من جهته، قال بائع الأغنام عبدالعزيز محمد إن أسعار الأغنام مرتفعة ليست على المشتري فحسب بل على البائع أيضاً، فحين نشترى الأغنام من الموردين، والمورد هو من يقوم بتحديد السعر، ومن ثم نبيع بفائدة قليلة لا تتجاوز 10 إلى

مشيرا إلى أن بعض التجار لا يرحمون، بينما تقف الجهات المعنية بضبط الأسعار موقف المتفرج على المواطنين، متسائلاً: أين رقابة وزارة التجارة على تسعيرة الأغنام؟ وأضاف: الآن أسعار النعيمي سواء الكويتي أو السعودي مرتفعة جداً مما اضطرني إلى أخذ الخروف



البائع عبدالعزيز محمد

الكويتي المواشي قبل رمضان حتى تتراجع أسعار اللحوم سواء الحية أو المجمدة ووضع تسعيرة لبيع الأغنام من قبل وزارة التجارة تلافياً للاستغلال المتفشي هذه الأيام. من جانبه، أعرب المواطن ناصر العلي عن استيائه من ارتفاع أسعار الأغنام،

قرب موسم رمضان الكريم، مشيراً إلى أنه في مثل هذا الوقت من العام الماضي لم يزد سعر النعيمي الكويتي والسعودي عن 95 ديناراً للقطيع، لكنه ارتفع هذا العام إلى 120 ديناراً، موضحة أن الزيادة التي برأها في السوق تفوق قدرته المالية، مطالباً الحكومة بإمداد السوق

**أبو خالد: هناك تلاعب بالأسعار.. ولا بد من تزويد السوق بمزيد من المواشي حتى تتراجع الأسعار**



**عبدالله صاهود**  
مع قرب حلول شهر رمضان المبارك، وفي ظل تخوف بعض المستهلكين من ارتفاع أسعار الأغنام في الأسواق والتي تتزايد بنسبة كبيرة في شهر رمضان المبارك من كل عام، تدمر عدد من المستهلكين من هذه الأسعار المرتفعة، مشيرين إلى أن الأسعار لم تعد مرضية للجميع، مطالبين الحكومة بمراقبة أسعار اللحوم خلال هذه الفترة، ومتسائلين عن سبب صعود هذه الأسعار وتذبذبها، كأنها بورصة خارج نطاق السيطرة، كما طالبوا الجهات المعنية ببيع جماع هذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع.

المواطن أبو خالد، الذي كان يهيم بنسراء عدد من الخراف استعداداً لعزومات الشهر الكريم، أكد أن أسعار الأغنام حالياً ارتفعت بشكل جنوني، لافتاً إلى أن هناك تلاعباً من قبل تجار الأغنام الذين يستغلون

المطاعم والشركات تستغل ضعف الإقبال في الفترة الحالية لانتهاج الكميات المتوافرة وبيعها وقت الذروة بغلاء فاحش

## أسعار السمك مرشحة لارتفاع «جنوني» في الثلث الثاني من الشهر الكريم

الباعة الجوالين بسلاهم على الديونات والمنازل والمزارع، معتبراً أنهم سبب عدم استقرار سوق السمك، فلا رقيب ولا حسب منذ سنوات، مؤكداً أن ما يبيعونه على أنه محلي قد يكون مستورداً، وقد يحملون كميات فاسدة لإصالتها للمنازل، كما الروبيان يباع بأسلاك باوزان أقل مما هي في السوق.

وعن الحراج الذي يقام في السوق المحلي ذكر أن من يأتي بمصيده إلى السوق هم فقط عدد من «الحداقة» و«الصيادين» القليلين، وهو ما يؤثر في مشهد الحراج الذي ينظم كل يوم عصراً، فالسلاسل قليلة والأسماك المعروضة لا تغطي انتطباعاً بأن هناك مصيداً كافيًا للمواطنين والمقيمين.

### مقاطعة المطاعم

بدوره، اشتكى أحد المواطنين المتواجدين في سوق السمك بمنطقة شرق من ارتفاع الأسعار، فهي بشكل جنوني، معتبراً أن مقاطعة سوق السمك لا تجدي نفعا إذ لم يصاحبها مقاطعة للمطاعم.

وقال «أبو فواز» الذي كان في زيارة إلى سوق السمك في منطقة شرق: إن المطاعم هي السبب الأول التي تسحب الكميات الكبيرة أيام المواسم وانخفاض الأسعار في السوق ليصبح خاويًا بلا شيء، فترتفع الأسعار على المستهلكين ورواد السوق لما يحدث من شح الكميات.

وأشار أبو فواز إلى أن حملات المقاطعة لشراء الأسماك لن تؤدي ثمارها بشكل كامل مع ما تقوم به المطاعم والشركات، فالمقاطعة لا تعني شيئاً مع ذهاب المواطنين والمقيمين إلى المطاعم وشراء الأسماك من هناك بأسعار مرتفعة، كما تفكر سابقاً في أن المقاطعة وعدم الذهاب إلى السوق سبب لنزول أسعار السمك، لكن رأينا أن هذا الأمر غير مجد، فالحل الأفضل هو أن يمنع المواطن والمقيم عن شراء السمك في السوق والمطاعم أيضاً لأنه إذا «حاسب» في المطاعم، فلن تعتمد الأخيرة إلى شرائه وسحب الكميات من السوق على حساب المستهلك.

وذكر أن الزبيدي الإيراني يباع اليوم (الثلاثاء) بـ 7 دنانير، والهامور بـ 3,5 إلى 4 دنانير، والشعوم بـ 3 دنانير للكيلو، والسبيطي الإيراني بـ 3,5 دنانير، والتفوق بـ 2,5 إلى 3 دنانير، والشيم بـ 3,5 دنانير. وعن الروبيان المتوافر في السوق أكد أن الموجود هو الباكستاني بـ 3 دنانير للكيلو والسعودي المستزرع بـ 3 دنانير والتايفر الهندي بـ 6 دنانير للكبير و 4 دنانير للحدج الوسط، أما القيق فهناك الكويتي الذي يباع بـ 3 دنانير للكيلو أما المستورد فيباع بـ 2 دينار للكيلو.

### الباعة الجواله

من جانبه قال البائع الإيراني أبو عباس البربوري أن مصاريف البسطات وإيجاراتها المرتفعة بشكل غير منطقي سبب رئيس لارتفاع أسعار السمك، الباعة يدعون إيجارات البسطات وتزيد عليهم بشكل مطرد، فكيف للأسعار أن تبقى مستقرة إذن؟

وأشار إلى أن إيجار البسطة كان منطوقاً فقد كان يتراوح ما بين 10 دنانير إلى 50 ديناراً كحد أقصى في حين أنه يبلغ الآن 800 دينار كويتي، وهو ما يعني أن صاحب البسطة لا يحقق الأرباح المأمولة فهو معني بتأمين الإيجار الشهري ثم التفكير في الربح، مشيراً إلى أن مصاريف البسطة قد تزيد على 1000 دينار، والبائع أصبح بحاجة إلى أن يبيع بـ 2000 دينار على الأقل ليصير للبايع 200 دينار، خصوصاً مع قلة كميات السمك يدفع إلى ارتفاع السعر على المستهلك. واستنكر البربوري الذي مضى على عمله في سوق السمك أكثر من 35 سنة أن سعر السمك الزبيدي كان يباع بـ 320 فلساً في حين أنه وصل خلال الفترة القريبة السابقة إلى 22 ديناراً، «أيام أول كانت التجارة تغلق البسطة شهراً كاملاً في حين لو رقع البائع 10 فلس على سعر الكيلو، والقيق كان يباع بالدرز بربع دينار في حين يباع الآن بالكيلو»، وانتقد البربوري ضعف الرقابة على

كميات كبيرة من الأسماك في السوق المحلية. وأضاف أن المتوافر في الوقت الحالي من السمك المحلي هو الزبيدي والهامور ولكن بأسعار مرتفعة جداً، فالزبيدي الكويتي يباع بسعر يتراوح بين 10 و 12 ديناراً كويتياً، أما الهامور فيتراوح ما بين 6 و 5 دنانير، ويبلغ سعر الشعوم 4 دنانير للكيلو، والبياح الكويتي بـ 2,5 للكيلو، والخفاق 1,5 دينار للكيلو، والشعري 2 دينار للكيلو، والكاريماني بـ 2 دينار، و«كوياب» بـ 1,5 دينار، والشماهي بـ 2,5 دينار، والسكن المحلي بـ 2 دينار للكيلو، ودوملي بـ 2,250 دينار، وعندق 2 دينار للحدج الكبير، و«لنس» للحدج الوسط، والكعند بـ 3 دنانير للكيلو، والخباط 2,5 دينار للكيلو، والشيم بـ 5 دنانير، والحسوم الكويتي بـ 2,5 دينار أما النوبي الذي قل سعره قبل فترة قليلة إلى أقل من دينارين يباع اليوم بأربعة دنانير، ومع ذلك لا نجد له أثر في السوق.

وعن المتوافر من الأسماك المستوردة ذكر أن هناك السلمون النرويجي والسدي يعتبر من أكثر أنواع السمك المفضلة لدى الجميع لما فيه من قيمة غذائية عالية لاحتوائها على «أوميغا 3»، بكميات كبيرة، حيث يباع الكيلو الواحد بـ 3,750، وكذلك الحسوم الإيراني بـ 1,5 للكيلو، والسمك التركي المعروف «سي باص» و«سبريم» والذي يشهد إقبالاً شديداً من قبل كل من المواطنين والمقيمين نظراً لرخص سعره وجودته المرتفعة، حيث يباع الكيلو من «سي باص» بـ 3 دنانير والحجم الكبير بـ 3,750، أما «السبريم» فالكيلو الواحد منه يباع بـ 2750 علماً أنه يستزرع في تركيا وبالإمكان استزراعها في الكويت وطرحه في الأسواق بأسعار رخيصة جداً، مضافاً أن المصطي المصري أصبح متوقفاً بغزارة في السوق وبيع الكيلو الواحد بـ 900 فلس فقط، والتونة السعودي بـ 1,5 دينار للكيلو، والسريدين البحريني أو السعودي بـ 3 دينار للكيلو، في حين أن البوري المصري يباع بـ 1750 للكيلو الواحد.



بسطات بلا زياتن

ويصدر في الوقت الحالي من تركيا، إضافة لأن استزراع بعض الأسماك الأخرى قد تعمل على إراحة البحر وتوفير كميات كبيرة في السوق للمستهلك، مثل السبي باص، والروبيان الهندي، والسعودي الخضراء، بحيث تعمل لها حضانات داخل المياه الكويتية.

### ارتفاع جنوني:

من جانبه، أكد البائع على إحدى البسطات في سوق شرق للسمك غانم العلي، أكد عدم وجود إقبال من قبل المواطنين والمقيمين على السوق لشراء السمك خلال الفترة الحالية التي تسبق حلول شهر رمضان المبارك، معسلاً ذلك بالارتفاع الكبير في أسعار البناواعة، وبالتالي، هو ما أثر في عزوف الجميع عن الشراء.

وأضاف العلي أن من أسباب الغلاء الحاصل في الأسماك هو التضيق الذي تمارسه الذروة السمكية على الصيادين في البحر، ما يجعل الأسعار مرتفعة، في حين أن قلة الأسماك الإيرانية تؤثر أيضاً، لأن توافرها في السوق يعمل على تخفيض الأسعار بشكل كبير جداً، إلا أنه في الوقت الحالي لا يوجد كميات كافية من الأسماك الإيرانية المستوردة ما يجعل الأسعار في جانب مرتفع. وتوقع غانم أن يرتفع السعر إلى مستوى جنوني مع دخول الصيف الأول من شهر رمضان المبارك، حيث الإقبال سيصبح كبيراً من الجميع على سوق السمك، سواء من المواطنين والمقيمين، مما سيرفع الأسعار خصوصاً في ظل عدم توفر



أبو عباس البربوري

بأسعار مرتفعة قد تصل إلى الضعف، وقال: إن من شأن ذلك أن تبقى أسعار السمك والروبيان مرتفعة معظم أيام السنة دون أن تشهد انخفاضاً، لأنها أصبحت «نرس» للشركات وعدد من التجار العاديين أيضاً.

وأضاف حواجبة أن العروف أن كل سنة يقل مستوى الصيد عن السنة التي قبلها، ولهذا عوامل وأسباب، وكما قلنا سابقاً فإن تأخير فتح باب السماح للصيد إلى شهر سبتمبر أفضل ولكن بشرط أن يكون ذلك الأمر موحداً بين دول الجوار لأن ذلك سيسعمل على زيادة المخزون السمكي في البحر، وسيساهم في عدم اصطلياد السمك دون حجمه الطبيعي، مشيراً إلى أن ما يحدث من أخطاء أيضاً هو ما تقوم به مراكب القروان التي تعمل في صيد الروبيان حيث تعود فور انتهائها من هذه العملية إلى البحر وتصطاد بالقرن، وهذا أمر خاطئ يؤثر على الصيد، لذا فإن الأفضل أن يتوقف الصيد في البحر بعد انتهاء الصيد بالقرقور أي «موسم الروبيان»، كما نطالب الثروة السمكية بالسماح باصطياد الكيلو فاصطياده لا يؤثر على نمو أي من أنواع السمك الأخرى، كما أن من شأن ذلك أن يقوم بعمل وفرة في السوق المحلية، نظراً لإقبال المواطنين والمقيمين عليه إضافة إلى سعره الرخيص مقارنة بالأسماك الأخرى.

وطالب حواجبة الجهات المعنية بالإسراع في مشروع استزراع السمك بأنواع مختلفة مثل السبريم التركي والذي كان يزرع في الكويت قبل ذلك، وحالياً يتم استزراعها في الإمارات،



حسن الصباغة

عدم وجود عمليات صيد، مما يؤثر في تقليل كمية الصيد، إضافة إلى منع صيد أنواع من السمك على رأسها المبد والذي له دور كبير في توازن الأسعار نظراً لسعره الرخيص. ويسؤاله عن المتوقع قبل شهر رمضان أو خلال الأيام الأولى منه قال حواجبة: من شبه المؤكد أن الأيام العشرة الأولى من شهر رمضان لن يزيد فيها الإقبال على السمك من قبل محبي السمك مواطنين ومقيمين، هذا الأمر أصبح اعتياداً ومعروفاً لدينا منذ سنوات طويلة، وبعد العشر الأوائل من الشهر الفضيل يبدأ إقبال المستهلكين على الأسماك بأنواعها وجعلها جزءاً مهماً من المائدة الرمضانية في بيوتهم، ما يعني أن الثلث الأول من الشهر لن تزيد الأسعار فيما على خلاف الثلث الثاني وما يليه حيث سترتفع بشكل ملحوظ نظراً لإقبال الناس بشدة على شراء السمك بانواعه.

وحذر حواجبة من أن تضحي الشركات والفنادق والمطاعم الكبرى خلال الفترة الحالية وخلال الجزء الأول من رمضان قدما في «التهايم» الموجودة من الأسماك وسحب الكميات المتوافرة إلى مخازنها وبياراتها، ما يعني إيلام السوق المحلي بطرف شح جديدة ما سيسعمل على رفع الأسعار بشكل أكبر خلال العشرين يوماً الثانية من شهر رمضان المبارك، مؤكداً أن ما يحدث لا يتم منعه هو عمليات «احتكار» من قبل بعض الشركات للأسماك والروبيان خلال مواسم الصيد وتخزينها في برادات الصيغ لبيعها على المستهلك بعد انتهاء الموسم



أحمد حواجبة

لا يجد رواد سوق السمك في منطقة شرق ما يتلخ الصدور ويملاً العيون، لكن هناك الكثير مما يسد شهيتهم ويدفعهم إلى العزوف عن شراء ما يطلب به البحر طرباً لذيق في دولة تحيط بها مياه الخليج العربي بطول ساحلي يفوق 500 كم. فالسوق الرئيسي لبيع ما تجود به مياه هذا الخليج بات كأنه خاوياً من رواده أمس، وقلة المعروض من الأسماك يقابلها ارتفاع جنوني في الأسعار كانت الطابع الذي لا يكتف عن الطرف عنه خلال الأيام الأخيرة.

بائعة في السوق برروا الارتفاع وضعف الإقبال قبيل شهر رمضان المبارك يقامته من العلل، ومواطنون ومقيمون دخلوا السوق وخرجوا منه متذمريين من الغلاء الفاحش الذي وصل بالزبيدي إلى أكثر من 12 ديناراً، وإلى أكثر من 7 دنانير للبالول، في ظل شح أنواع أخرى كانت تشكل ملاذاً يبرد القلب من حر الغلاء.

«الأنباء» قصت صورة السوق «الشحيح» بأسماكه مع اقتراب شهر رمضان الكريم ببركته واستتمعت إلى باعة البسطات وروادها فأصبحت الصورة مكتملة من خلال هذا التحقيق المفصل:

البدائية، كانت مع أحمد حواجبة وهو خبير الصيد السابق وصاحب بسطة منذ أكثر من 30 عاماً في سوق شرق للسمك أكد أن سوق السمك خلال الفترة الحالية والتي تسبق حلول شهر رمضان إنما هو «سوق ميت» ويعاني من «ركود شديد» في المصيد ذلك المبيع وإقبال الناس على الشراء، وذلك لأن هذه الفترة تشهد إجازات المقيمين في الكويت وسفرهم إلى بلادهم، كما أن عدداً كبيراً من المواطنين أيضاً قد يكونون خارج البلاد لقضاء عطلة أو سفر لأسباب أخرى، مضافاً أن كميات السمك في السوق المحلية قليلة جداً، لأسباب أخرى من أهمها قلة مراكب الصيد نظراً للإجازة التي يقضيها معظم الصيادين خارج البلاد، فهذا الأمر يعني

**البربوري: إيجار البسطة وصل إلى 800 دينار.. كيف نبيع السمك بأسعار مخفضة؟**

**أبو فواز: حملات المقاطعة لا تجدي نفعا دون مقاطعة المطاعم**

## اتحاد الصيادين: السوق «عرض وطلب».. واضيق الرقعة البحرية» أثر على الكميات

## سوقا السمك والخضار بلا صراف آلي

اشتكى عدد من باعة سوق السمك والخضار والفاكهة في منطقة شرق من عدم توافر ماكينة للسحب النقدي داخل السوق، معتبرين ذلك «أمراً مخجلاً ومنغراً للزبائن» وداعين الجهات المعنية إلى التعاون مع أحد البنوك أو شركة كي نت لتوفير ماكينة للسحب النقدي ستكون عامل اطمئنان للزبائن لدى دخوله السوق.

وأكداً أيضاً أن الزبون يأتي إلى البسطة ويشترى ما يكفيه من السمك أو الخضار والفاكهة، ثم يكتشف أنه لا يملك ما يكفيه من «الكاش» وعندما ندله على مركز سلطان كاقرب نقطة توفر ماكينة السحب النقدي يعمد إلى ركوب سيارته ومغادرة السوق متملاً من عناء الذهاب والعودة، معربين عن استغرابهم من أن سوقاً مثل سوق شرق لا يتوافر فيه ماكينة للسحب النقدي. وذكرنا أن سيارات الصراف الآلي المنتقلة من بيت التمويل الكويتي وغيرها من البنوك كانت تأتي إلى السوق وقريباً من أنظار رواده وبعاته، ثم تأتيها تعليمات بمغادرة المكان وتركه بلا جهاز صرف آلي يقدم خدمة السحب النقدي.

الحالية أكد الصباغة أن السوق قائم على نظرية العرض والطلب، فأنخفاض كميات الصيد يؤثر على الأسعار، مشيراً إلى أن بعض أنواع السمك يعتمد على مواسم معينة، فاليد مثلاً يشهد فترة حظر حالياً، لذا يباع خارج أسواق السوق، ويصل سعره إلى 35 لسلطة مع أنها تتراوح ما بين 5 و 10 دنانير وقت الموسم. وأضاف أن ضيق الرقعة البحرية المسموح الصيد بها أثر على الكميات، لذا فإن وجود السمك المستورد ضرورة للسوق ولتوازنه واستقراره، وما نستطيع أن نوفره للسوق كصيادين يعادل فقط 40٪ من الاحتياج، مؤكداً أن المحلي يئبب وجوده وأسعاره مختلفة عن المستورد.

## «الثلج» مادة «احتكار» في سوق شرق.. تباع بضعف ما تباع في المباركية

أكد عدد من الباعة على بسطات سوق السمك في منطقة شرق أن هناك احتكاراً لمنتج «الثلج» حيث يباع الكيس بـ 750 فلساً وهو لا يزن أكثر من 12 كغم، معتبراً أن المصنع الوحيد داخل سوق السمك يستغل حاجة السوق والبايع إلى الثلج، وهو أمر يحتل موقعا مهماً في أسباب ارتفاع الأسعار نظراً لارتفاع مصاريف البسطة. ودعوا الجهات المعنية إلى توفير مصدر آخر للثلج في سوق شرق، منعاً للاحتكار والإبقاء على مصدر واحد يقوم بمنع البسطة من الشراء من السيارات الجواله التي تصل إلى السوق وتبيع الكيس الواحد بزنة 25 كغ بسعر 350 فلساً، ويجبروننا على الشراء من المصنع بضعفين ونصف سعره. ولفقوا إلى أن سوق المباركية يتواجد فيه كيس الثلج بسعر 650 فلساً ويزن 25 كغم، وهو فرق شاسع وكبير يؤثر سلباً على الباعة في سوق شرق، لافتين إلى أن استهلاك البسطة يصل إلى 35 كيساً من الثلج خلال أيام الموسم، وحالياً يتراوح ما بين 20 و 25 ديناراً، وفي ظل استغلال المصنع الموجود داخل السوق وتسليمنا لأكياس الثلج نصفها ثلج ونصفها ماء نجد أنفسنا مضطرين إلى رفع السعر على المستهلك.